Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale
Vol 13 N°.1 Année 2019
EISSN 2600-6502

أثر سياسة التوسّع في الإنفاق العام خلال الفترة 2001-2014 على التنمية البشرية في الجزائر.

THE IMPACT OF THE EXPANSION OF PUBLIC SPENDING POLICY DURING THE PERIOD 2001-2014 ON HUMAN DEVELOPMENT IN ALGERIA.

أ. عياش بلعاطل *

جامعة فرحات عباس – سطيف 01- الجزائر.

تاريخ الاستلام : 2019/01/11؛ تاريخ المراجعة : 2019/02/08؛ تاريخ القبول : 2019/02/15

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل الجهد التنموي الذي مسّ قطاعات البعد الإجتماعي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، ودراسة مدى تأثير سياسة التوسع في الإنفاق العام من خلال برامج الإستثمار العمومي (الإنعاش الإقتصادي) التي تمّ إقرارها وتنفيذها خلال فترة الدّراسة على مؤشّر التنمية البشرية.

من أجل ذلك تنظم الدّراسة في ثلاثة محاور أساسية، يتناول أوّلها الإطار المفاهيمي لكل من الإنفاق العام والتنمية البشرية، في حين يتناول المحور الثاني تحليل للجهد التنموي المتعلق بالتنمية البشرية في الجزائر في ظل إعمال برامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أمّا المحور الثالث فنحاول من خلاله قياس أثر سياسة التوسّع في الإنفاق العام خلال الفترة السابق الإشارة إليها على المؤشّر الذي تعتمد الأمم المتحدة في قياس التنمية البشرية IDH.

أظهرت الدّراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق العام على الصحة على مؤشّر التنمية البشرية، في حين كان التوسّع في الإنفاق العام على التعليم وأعمال التضامن الوطني عديم الأثر على مؤشّر التنمية البشرية، وهو ما يؤشّر على أنّ الزيادة في النفقات العامة –كأرقام- على القطاعات الإجتماعية (الصحة، التعليم، أعمال التضامن الوطني ...) لا يكفي لتحقيق التنمية البشرية، إذا لم تترافق تلك الزيادة بآليات لتحسين فعالية ورفع كفاءة برامج الإنفاق العمومي.

الكلمات المفتاحية . الجزائر، الإنفاق العام، برامج الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2014، التنمية البشرية، مؤشّر التنمية البشرية.

تصنيف JEL: H11, H50, I38

Abstract

THE AIM OF THIS PAPER IS TO ANALYSE THE DEVELOPPEMENT EFFORT THAT TOUCHED THE SOCIAL DIMONTION IN ALGERIA DURING THE PERIOD 2001-2014, AND TO EXAMINE THE IMPACT OF THE POLICY OF EXPENSIONOF PUBLIC EXPENDITURE IN ALGERIA THROUGH THE PUBLIC INVESTMENT PROGRAMS APPROVED AND EMPLEMENTED DURING THE PERIOD ON THE HUMAN DEVELOPMENT INDEX.

THE STUDY FOCUSES ON THREE MAIN AXES; THE CONCEPTUAL FRAMEWORK FOR BOTH PUBLIC EXPENDITURE AND HUMAN DEVELOPPEMENT, THE SECOND FOCUSES ON THE DEVELOPPENT EFFORT RELATED TO HUMAN DEVELOEMENT IN ALGERIA UNDER THE IMPLEMENTATION OF ECONOMIC RECOVRY PROGRAMSDURING THE PERIOD 2001-2014, THE THIRD AXIS ATTEMPTS TO MEASURE THE IMPACT OF THE POLICY OF EXPANSION OF PUBLIC SPENDING DURING THIS PERIOD.

THE STUDY SHOWED THAT THERE WAS A STATISTICALLY SIGNIFICANT IMPACT ON PUBLIC EXPENDITURE ON HEALTH ON THE HUMAN DEVELOPMENT IDEX, WHILE THE EXPANSION OF PUBLIC EXPENDITURE ON EDUCATION AND NATIONAL SOLIDARITY HAD NO EFFECT ON THE HUMAN DEVELOPMENT INDEX. THIS INDICATES THAT THE INCREASE IN PUBLIC EXPENDITURE ON THE SOCIAL SECTORS (HEALTH, EDUCATION, NATIONAL SOLIDARITY…), IS NOT ENOUGH TO ECHIVE HUMAN DEVELOPMENT IF THIS INCREASE IS NOT ACCOMPANIED BY MECHANISMS TO IMPROVE THE EFFICIENCY OF PUBLIC EXPENDITURE PROGRAMS.

Keywords : Algeria, Public Expenditure, Public Investment Programs 2001-2014, Human Development, Human Development Index

JEL classification : H11, H50, I38

* أ. عياش بلعاطل - ayache_55@yahoo.fr

أثر سياسة التوسّع في الإنفاق العام خلال الفترة 2001-2014 على التنمية البشرية في الجزائر ص ص (393-406)

مقدمة:

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في تبني سياسة إقتصادية جديدة تقوم على التوسع في الإنفاق العام في ظل التحسن الذي عرفته مؤشرات المالية العامة للبلاد، والذي يعزى إلى التحسن الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق العالمية. فكان إطلاق حزمة من برامج الإنفاق العام وفق نظرة كينزية تغطي الفترة 2001-2014، هدفها الإقتصادي الأبرز هو إنعاش الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2014. أمّا من الناحية الإجتماعية فشكّلت التنمية البشرية أهم أهداف سياسة التوسّع في الإنفاق العام.

لقد إحتلت قضايا التنمية البشرية أهمية بالغة ضمن مختلف برامج التنمية تلك، أهمية تظهر في أبرز تجلياتها من خلال التخصيصات المالية التي رصدت لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتمكينهم من وسائل القوة الإقتصادية. فعلى سبيل المثال يرصد برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة 2010-2014 نحو 40% من مخصصاته المالية والمقدرة بـ 21.214 مليار دينار جزائري أي 286 مليار دولار أمريكي لتحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر.

مما هذا المنطلق نصوغ السؤال أدناه:

هل ساهمت السياسة الإنفاقية التوسّعية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 في تحسّن مؤشر التنمية البشرية؟

للإجابة على هذا التساؤل تنتظم هذه الورقة في المحاور التالية:

1- الإطار المفاهيمي للإنفاق العام والتنمية البشرية؛
2- التنمية البشرية ضمن برامج الإستثمار العمومي خلال الفترة 2001-2014.
3- دراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

1- الإطار المفاهيم للإنفاق العام والتنمية البشرية:

تطور مفهوم النفقات العامة بالتوازي مع تطور دور الدولة من الحيادية إلى التدخل في الحياة الإقتصادية؛ فالدّولة عند الكلاسيك "حارسة" تضطلع بمهام الدفاع والأمن والعدالة والتنظيم، وبالتالي فهي مطيّة لتهيئة الظروف المواتية لعمل آلية السوق.

لكن وعلى إثر أزمة الكساد الكبير، تغيّرت المفاهيم و برزت أفكار "كينز" التي نادت بضرورة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية كحل للخروج من الأزمة، بإستعمال أدوات السياسة المالية لاسيما منها التوسع في الإنفاق العام من أجل تشجيع الطلب الكلي وخلق الطلب الفعّال. من هذا المنطلق تزايد الإهتمام بالنفقات العامة ليس فقط من حيث كمها، ولكن أيضا من حيث أهدافها، مصادرها ومعايير تحديدها.

مع بروز ظاهرة الكساد التضخمي، تعالت الأصوات من جديد لاسيما لدى النقديين بضرورة تقليص النفقات العامة خاصة الإجتماعية منها إلى أدنى مستوى لها، لأنها حسبهم تعيق النمو الإقتصادي. لكن مع ظهور الفكر الإشتراكي وتبني مفهوم الدولة المنتجة، أصبح للإستثمار العام دورا كبيرا في الحياة الإقتصادية وتوسع بذلك دور النفقات العامة ليس فقط الدور الإقتصادي ولكن الإجتماعي أيضا.

من جهته عرف مفهوم التنمية البشرية تطورا مستمرا قبل أن يتبلور في صيغته الحالية، حيث استعملت تعابير مختلفة للدّلالة عليه منها: تنمية العنصر البشري، تنمية الرأسمال البشري، تنمية الموارد البشرية أو التنمية الاجتماعية وكان مضمون التنمية البشرية يختلف باختلاف التسميات، فارتبط خلال عقد الخمسينات بتحقيق الرفاه الاجتماعي، ثم انتقل إلى التدريب والتعليم و تكوين المهارات، فتلبية الحاجات الأساسية خلال عقد السبعينات، ليستقر مع بداية عقد التسعينات على توسيع الخيارات أمام الأفراد[1].

1.1 مفهوم النفقات العامة:

يقصد بالنفقة العامة" مبلغ من المال يخرج من خزانة الدّولة بواسطة إداراتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامّة"[2]، أو أنّها كل مبلغ نقدي ينفقه شخص معنوي خاضع لأحكام القانون العام بهدف تحقيق المنفعة العامة[3]. وتعرف أيضاً أنّها"مبلغ نقديّ يخرج من خزانة الدّولة بقصد إشباع حاجة عامّة"[4].

أوّلاً- أركان النفقة العامة:

تحمل التعاريف أعلاه الأركان الثلاثة التي تقوم عليها النفقة العامة، أوّلها يتناول شكل النفقة العامة، وثانيها ينظر إلى الطبيعة القانونية للشخص المنفق، وثالثها يتمحور حول الهدف من النفقة العامة. و في الآتي نناقش بنوع من التفصيل هذه الأركان قصد الإحاطة أكثر بمفهوم النفقة العامة:

أ. شكل النفقة العامة: النفقة العامة مبلغ نقدي، ففي سبيل الحصول على ما تقتضيه المنفعة العامة من سلع إستهلاكية أو رأسمالية وخدمات وغيرها، يتعيّن على أشخاص القانون العام إنفاق مبالغ نقدية كمقابل، دون غيرها من وسائل الدّفع التي كانت شائعة الإستعمال فيما مضى (الوسائل العينية، الإستلاء الجبري أو أعمال السخرة مثلا). إنّ الإجماع الذي بات يحضى به الشّكل النقدي للنفقة العامة إنّما يرجع إلى الأسباب التالية[5]:

- إنتشار مبادئ الديمقراطية، وتخلي الدّولة المعاصرة عن مظاهر إستغلال الأفراد التي مارستها الدّولة التقليدية كأعمال السخرة و الإستيلاء الجبري على الممتلكات أو الخدمات؛

- يعتبر الشّكل النقدي الأكثر قدرة على تحقيق العدالة الإجتماعية التي تقتضيها فعالية الإنفاق العام؛
- يتيح الشّكل النقدي للنفقة العامّة، إمكانية أفضل للرّقابة الفعّالة على إستخدامات المال العام.

ب. الطبيعة القانونية للشخص المنفق: كي تكون النفقة عامة، يقتضي الأمر أن تصدر عن شخص معنوي عام أي الدّولة أو جماعاتها الإقليمية أو هيئاتها أو إحدى مؤسساتها ، وإن كانت تخضع في إدارتها لتنظيم تجاري بقصد تحقيق الربح[6]. أمّا إذا صدرت عن أشخاص القانون الخاص و إن كان الهدف منها تحقيق النفع العام فلا تعدّ من قبيل النفقات العامّة.

يجدر التنويه إلى أنّ هناك وجهتي نظر حول تحديد الطبيعة القانونية لشخص المنفق، الأولى تستند إلى المعيار القانوني والثانية إلى المعيار الوظيفي (الفكرة الإقتصادية والإجتماعية للنفقات العامة).

- المعيار القانوني: وفقا لهذا المعيار تتحدد طبيعة النفقة (عامة أو خاصة) تبعا للطبيعة القانونية لشخص المنفق (عام أو خاص) بغض النظر عن الهدف منها. فإذا قام بالنفقة شخص معنوي يخضع لأحكام القانون العام كانت عامة، أمآ إذا كان المنفق من أشخاص القانون الخاص فإنّ النفقة خاصة .
- المعيار الوظيفي: وفقا لهذا المعيار فإنّ التمييز بين النفقات العامة والنفقات الخاصة يتوقف على الوظيفة التي تؤدّيها المبالغ المنفقة بغض النظر عن الطبيعة القانونية للشخص المنفق. وعليه فإنّ النفقة عامة إمّا أن تصدر عن الدّولة بصفتها صاحبة سيادة أو أن تصدر عن الأشخاص الخاصة أو المختلطة التي إستفادت من تفويض الدّولة بإستخدام سلطتها.

ج. الهدف من النفقة: حتى تكون النفقة عامة يجب أن تستهدف الإشباع العادل للحاجات العامّة، وعليه لا تعد من قبيل النفقات العامة تلك المبالغ النقدية المنفقة في سبيل إشباع الحاجات الخاصة. و مبرّر ذلك أنّ جميع أفراد المجتمع يساهمون –كلٌ حسب مقدرته التكليفية– في تحمل الأعباء العامة (الضرائب خاصة) وهذا يفرض على الشخص العام المنفق ضرورة إستهداف النفع العام لجميع أفراد المجتمع –كل حسب حاجته – من وراء عملية الإنفاق.

ثانياً. ضوابط النفقة العامة:

المقصود بضوابط النفقة العامة جملة القواعد التي تحكم عملية الإنفاق العام والتي ينبغي مراعاتها والتقيد بها من أجل تحديد شكل النفقة وحجمها الأمثل وأبواب صرفها، والغرض هو تحقيق الأهداف المرجوة من وراء عملية الإنفاق العام أي إشباع الحاجة العامة، على نحو يدعم ويزيد من مشروعيتها إقتصاديا وإجتماعيا وسياسيا.

أ. ضابط المنفعة:

ومضمونه أن يكون الهدف من وراء عملية الإنفاق العام هو تعظيم المنفعة العامة بأقل كلفة ممكنة. وتحقيق المنفعة العامة من المسلّمات في المالية العامّة، إذ لايمكن تبرير النفقة العامة إلاّ بحجم المنافع العامة المترتبة عنها.

إنّ تعظيم المنفعة العامة يتحقق عندما تتساوى المنفعة الحدّية للنفقة العامة مع المنفعة الحدية للدّخول المتبقية لدى الأفراد بعد إقتطاع الضريبة. أي عندما يتساوى مقدار ما يحصل عليه أفراد المجتمع نتيجة عملية الإنفاق العام مع مقدار ما ضحى به هؤلاء من إنتاج القطاع الخاص نتيجة مزاولة الدّولة لبعض أوجه النشاط الإقتصادي (تكلفة الفرصة البديلة). غير أنّ وجهة النظر هذه إنّما تعتبر الإنفاق العام كأحد أوجه الإنفاق في الإقتصاد ككل، دون مراعاة لطبيعة كونه إنفاقا عاما، تتعدد آثاره بين إقتصادية وإجتماعية ومباشرة وغير مباشرة، آنية ومستقبلية...، من أجل ذلك يرى آخرون أن يتم قياس المنافع المتأتية من الإنفاق العام على أساس طبيعته العامة، من هذا المنطلق فتعظيم المنفعة العامة يقتضي أن تتساوى المنفعة الحدّية الإجتماعية مع التكاليف الحدّية الإجتماعية في المجالات المختلفة للنفقات العامة، مع الأخذ بعين الإعتبار كافة المتغيرات المرتبطة بهما بصورة مباشرة أوغير مباشرة. بمعنى آخر أن يتم الأخذ في الحسبان كافة المنافع الحدية التي يحصل عليها المجتمع من أي نفقة إضافية، و كافة التكاليف الحدية التي يتحمّلها المجتمع نتيجة هذه النفقة العامة الإضافية[7].

ب. ضابط الإقتصاد (العقلانية):

يرتبط ضابط الإقتصاد في النفقة العامة بضابط تعظيم المنفعة إرتباطا وثيقا، حيث أنّ العقلانية في إنفاق المال العام إنّما هي من صور الحفاظ على موارد المجتمع، والتي يمكن إعتبارها من قبيل الحاجات العامة التي يتعيّن إشباعها. يعد إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات العامة الهدف الأساس للإنفاق العام، وعلى إعتبار أنّ هذه الأخيرة (الحاجات العامة) غير محدودة، في حين أنّ الموارد المالية العامة المتاحة لتلبيتها محدودة، فإنّ الأمر إنّما يقتضي أن يتمّ البحث عن أفضل توليفة ممكنة (أقل إنفاق– أعظم منفعة عامة).

والمقصود بالإقتصاد في النفقة العامة، تعظيم الكفاءة في إستخدام المال العام وترشيد إنفاقه وتلافي كل أوجه التبذير والإسراف التي قد تطال عملية الإنفاق. وبالتالي فالإقتصاد في النفقة لايعني على الإطلاق ضغطها كمّا على نحو يحول دون تحقيق أهداف المجتمع وإشباع حاجاته، بل أن يتمّ العمل على إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات العامة بأقل قدر ممكن الإنفاق العام.

ج. ضابط العدالة:

ينظر إلى هذا الضابط من زاويتين، الأولى تتصل بتحقيق العدالة في توزيع المنافع المتأتية من النفقات العامة، حيث تلبى حاجات أفراد المجتمع،كل بالقدر الذي يحتاجه، فيكون من المنطقي أن تستفيد الفئات الأقل دخلا بشكل أكبر من النفقات العامّة سواءاً في شكل إعانات أوتحويلات مباشرة أو غير مباشرة. أمّا الثانية فتتعلّق بتحقيق العدالة في توزيع عبء النفقة العامة، فمن المتعارف عليه أن تتم تغطية النفقات العامة من خلال الضرائب، هذه الأخيرة التي تحكمها عدّة قواعد لعلّ أهمّها قاعدة العدالة، حيث يساهم كل فرد في المجتمع في تحمّل الأعباء العامة للدّولة وفقا لمقدرته التكليفة، ومع القبول الكبير الذي باتت تلقاه الضرائب التصاعدية، سيكون من العدالة أن يتحمّل أصحاب الدّخول المرتفعة القسط الأكبر من هذه الأعباء.

2.1 مفهوم التنمية البشرية:

يعرّف برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) في تقريره الصادر عام 1990، التّنمية البشرية بأنّها" عملية توسيع القدرات البشرية و الانتفاع بها "[8]، تضمّن هذا التعريف جانبين رئيسيين للتنمية البشرية هما[9]:

– تكوين و توسيع القدرات البشرية الممكنة من التوصل إلى مستوى رفاه إنساني راق من خلال الاستثمار في التعليم و تنمية مهارات الأفراد والصحة و التغذية.

– العمل على التوظيف الكفء و الاستفادة الكاملة من تلك القدرات المكتسبة، في جميع مجالات النشاط الإنساني، أي استخدام تلك القدرات في تحقيق الأهداف الإنتاجية المرغوبة و المشاركة الفعّالة في العملية التنموية، إضافة إلى التمتع بالحقوق السياسية و الاجتماعية.

ومنه فمفهوم التنمية البشرية على النحو السابق، يعد أكثر اتساع و شمولا من مفاهيم التنمية التي هيمنت على الفكر التنموي في أعقاب الحرب العالمية الثانية و حتى عقد الثمانينات، فهي تنمية تعنى بتوسيع نطاق الخيارات أمام الأفراد، و يمكن أن تتعدّد و تتغيّر هذه الخيارات حسب الظروف و الزمان، إلاّ أنّ أهمها [10]:

- أنّ يحيى الإنسان حياة طويلة وصحية خالية من الأمراض؛
- أن يحصل على قدر معقول من التعليم؛
- أن يكون بإمكانه الحصول على الموارد اللاّزمة لتحقيق مستوى حياة كريمة؛

وما لم تكن هذه الخيارات أو بالأحرى الاستحقاقات كما يراها "أمارتيا سن" A.sen مكفولة، فإنّ كثيرا من الفرص سيظل بعيد المنال.

أوّلا. أسس التنمية البشرية:

مما تقدم، نستشف أنّ للتنمية البشرية أسسا أربع هي[11]:

- ✓ **الإنتاجية:** فتوسيع قدرات الأفراد التعليمية و التدريبية و الصحية إنمّا يستهدف رفع إنتاجيتهم وبالتالي دخولهم ما يرفع بدوره قدرتهم على إشباع حاجياتهم؛
- ✓ **– العدالة:** بمعنى أن تتاح لجميع أفراد المجتمع فرص متساوية للمساهمة في العملية التنموية في مرحلة أولى، ثم الاستفادة بشكل عادل من ثمارها في مرحلة ثانية ؛
- ✓ **– الإستمرارية:** بمعنى أنّ تحقيق العدالة لا يقتصر على أبناء الجيل الحالي فقط، بل لابد أن يمتد ليشمل أبناء الأجيال المقبلة أيضا؛
- ✓ **– المشاركة:** أي المساهمة الفعّالة للأفراد في اتخاذ القرارات التي تعنيهم، ما يضمن أن تكون التنمية بهم و لهم؛

إذا فالتنمية البشرية و إضافة على كونها تؤكد على محورية البعد الاقتصادي لعملية التنمية، فهي تنمية ترتبط بجودة حياة البشر و هو ما أكّدت عليه الإصدارات المتتالية لتقارير التنمية البشرية [12].

ثانياً. عناصر التنمية البشرية:

عرفنا أن التنمية البشرية هي عملية بناء القدرات و توسيع الخيارات البشرية التي يتمكّن من خلالها الإنسان أن يحيى حياة كريمة و خلاّقة، و منه فالتّنمية البشرية تضع الإنسان موقع الصدارة، لا من حيث كونه وسيلة لعملية التّنمية فحسب و لكن باعتباره هدفا لها، من خلال التركيز على الوفاء باحتياجاته المتعددة و المتنوعة[13] كالتغذية، الصحة، التعليم، البيئة النظيفة و الحرية و الحكم الراشد، و كلّ هذه خيوط في نسيج التنمية البشريةّ.

أ. الصحة:

دعا تقرير التنمية البشرية لعام 1994 إلى إعتبار الصحة حقّ من حقوق الإنسان وسلعة عامة، من واجب الدّولة و من صالحها توفيرها لجميع أفراد المجتمع، لأنها تشكّل واحدا من أهم الأركان التي يقوم عليها أمن الإنسان، و منه أصبحت الصحة مطلبا إنسانيا عالميا، و من خلال نوعيتها يمكن الحكم على مدى تقدّم المجتمعات .

لقد تحقّق الإجماع على أنّ الصّحة تشكّل عنصرا أساسيّا من عناصر التنمية البشرية، فهي من جهة نقطة الارتكاز التي يقوم عليها نشاط الأفراد و من جهة أخرى تعدّ من صلب مختلف مفاهيم الرّفاه البشري، فالصّحة الجيّدة هي السّبيل إلى الاختيار و التمتع بالحرّيات و تحقيق الذّات، و غيابها– أي انتشار الأمراض

و الأوبئة – يقوّض كلّ القدرات الإنسانية و يحدّ من استحقاقات الأفراد[14] بل و يعرّض بقاء الإنسان للخطر خاصة و أنّ مشاكل الصحة لا تعترف بالحدود الجغرافية.

ب. التعليم:

استقر مفهوم التنمية البشرية على اعتبار الإنسان و ليس رأس المال العيني هو المحدد الرئيسي للتنمية، و منه بات للاستثمار في رأس المال البشري كغاية، من الأهمية ما قد يفوق غيره من أنواع الاستثمارات. و يعتبر التعليم، السبيل الأوحد إلى تنمية و اكتساب المهارات و تطوير المعارف الإنسانية.

لقد أجمعت "أدبيات الفكر وممارسات الخبرة المعاصرة أن للبيئة الثقافية والتربوية أثارا مباشرة وغير مباشرة في مسيرة التنمية صعودا وهبوطا "[15]، فكلّما تحققت شروط إنتاج العلم و المعرفة زادت التنمية بمعدلات أسرع، ففي دراسة أجريت عن 27 ولاية بالبرازيل، تبيّن أن التعليم هو ثاني أهم عنصر يؤثر في التنمية بعد التقدم التكنولوجي – و إن كنا نرى أن كلاّ من المتغيرين وجهان لعملة واحدة –، كما أثبتت دراسة أخرى أجريت على ستة دول متقدّمة هي اليابان، المملكة المتحدة، السويد، فرنسا، ايطاليا و استراليا، وجود علاقة طردية بين مستوى التعليم العالي و معدّل التنمية في الدول الأربعة الأولى[16].

ج. البيئة:

تعرّف البيئة على أنّها الظروف و الأشياء المحيطة بالإنسان و المؤثرة في نمو و تطور الحياة [17]، وهي خزان الموارد المتجددة و غير المتجددة التي يعتمد عليها بقاؤه. من خلال هذا التعريف ندرك درجة التفاعل القوية بين البيئة من جهة و التنمية من جهة أخرى، وتؤكّد الإحصاءات المتوفرة ذلك، فعلى سبيل المثال في أواخر عقد التسعينات شكّلت الزراعة ما يقارب ربع الناتج المحلي للبلدان منخفضة الدخل، وأسهمت المنتجات الخشبية بحوالي 400 بليون دولار سنويا في الاقتصاد العالمي.

لقد أدّى تصاعد الاهتمام بالبيئة من منظور التنمية البشرية إلى ظهور مفهوم التنمية البشرية المستدامة، و التي يعرّفها تقرير التنمية البشرية لعام 1994 على أنها " التزام أخلاقي بأن نفعل على الأقل لأجيالنا اللاّحقة ما فعلته الأجيال السابقة من أجلنا"[18]. وهي دعوة صريحة للحفاظ على البيئة لا لشيء إلاّ لاعتبار أن بقاء الإنسان مرتبط باستدامة البيئة.

ت. الحرية و الحكم الراشد:

بعد أن فشلت برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبّقتها العديد من الدّول النامية في تحقيق الأهداف التنموية المرجوة، تبنّت المؤسسات المالية الدّولية الجدلية القائمة بين التنمية من جهة ومفهوم الحريات والحكم الراشد من جهة أخرى، حيث ربطت بين الحصول على المساعدات الإنمائية وبين بعض القضايا المتعلقة بالجودة السياسية والقانون و نظام المشاركة والمسؤولية[19].

بدوره تبنّى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تلك المبادئ و أكّد على أهميتها في العملية التنموية، فيعتبر أنّ مشاركة الأفراد في العمليات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية و السياسية في مرحلة أولى، ثم الرقابة – في حالات معينة – على تلك العمليات في مرحلة متقدمة، إضافة إلى تمكينهم من المساهمة في صنع القرار و السلطة؛ عناصر بالغة الأهمية في التنمية البشرية[20]. و ركّز في تقريره عن التنمية البشرية لعام 2002 على فكرة أنّ نجاح عملية التنمية من المرجّح أن ترتبط بعوامل سياسية أكثر منها اقتصادية.

2– التنمية البشرية ضمن برامج الإستثمار العمومي خلال الفترة 2001-2014:

كما سبقت الإشارة إليه فإضافة إلى بعدها الإقتصادي، فقد أولت برامج الإنعاش الإقتصادي التي بدأ إعمالها في الجزائر منذ العام 2001 أهمية بالغة للتنمية البشرية، من خلال إهتمامها بالقطاعات الإجتماعية (التعليم، الصحة، إعمال التضامن ...)، عبر هذا المحور سنحاول إبراز الجهد التنموي الإجتماعي في الجزائر خلال فترة الدّراسة.

1.2 التنمية البشرية في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001–2004 وبرنامج دعم النمو الإقتصادي 2005–2009:

بعد أزمة متعدد الأبعاد عصفت بالتوازنات الكلية للإقتصاد الوطني، وأثّرت أيّما تأثير على مؤشرات الوضع الإجتماعي، باشرت الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة نهجها التنموي التدخّلي القائم على التوسّع في الإنفاق العام من خلال إطلاق برنامج لدعم الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004 بغلاف مالي فاق 525 مليار دينار جزائري، تلاه برنامج آخر تكميلي لدعم النمو الإقتصادي يغطي الفترة 2005-2009 وبمخصصات مالية إبتدائية فاقت 4200 مليار دينار.

لقد أولت هذه البرامج التنموية أهمية بالغة للبعد الإجتماعي، بدليل المخصصات المالية المعتبرة التي ترصدها من لأجل تحسين الظروف المعيشية للسكّان وتحقيق التنمية البشرية، حيث انتقلت هذه المخصصات من 129 مليار ضمن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، إلى 1908.5 مليار في البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

أولا. التعليم:

أولى مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي أهمية بالغة لقطاع التعليم لكون هذا الأخير أحد أهم أركان التنمية البشرية. حيث خصص المخطط 27 مليار دينار جزائري أي 0.36 مليار دولار من أجل:

- الإستدراك المدرسي في المناطق الريفية و النائية؛
- إعادة تأهيل المنشآت والوسائل التربوية؛
- إنشاء مطاعم مدرسية و داخليات.

في سياق متصل، خصص المخطط 18.9 مليار دينار جزائري لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، موجهة أساسا لتحسين شروط التمدرس و دعم الهياكل القاعدية. من جهته، إستفاد قطاع التكوين المهني في إطار مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 من غلاف مالي قدره 9.5 مليار دينار جزائري من أجل إعادة تأهيل المنشآت والمعدات و توسيع الطاقة الإستيعابية لمراكز التكوين المهني، لاسيما في المناطق النائية.

تواصل مسعى دعم وترقية التعليم في الجزائر خلال برنامج دعم النمو الإقتصادي 2005-2009، الذي خصص 200 مليار دينار جزائري من أجل تنفيذ برنامج موسع للتضامن المدرسي، يتمحور حول:

- منح إعانات مالية ولوازم التمدرس بالمجّان لتلاميذ الأسر المعوزة وكذا التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تم تسجيل ارتفاع هام فيما يخص عدد الأطفال المتكفل بهم و الذي انتقل من 14 ألف طفل إلى 17 ألف خلال السنة الدراسية 2009-2010؛
- توفير النقل المدرسي في المناطق النائية، حيث يقدر عدد حافلات النقل المدرسي حاليا بنحو 4000 حافلة[21]؛
- توفير التدفئة بأقسام الدراسة؛
- توفير الإطعام على مستوى المدارس، حيث بلغ عدد تلاميذ الطور الابتدائي الذين استفادوا من المطاعم المدرسية خلال السنة الدراسية 2008/2007 :2381364 تلميذ أي 61 % من العدد الإجمالي لتلاميذ هذا الطور[22].

من جهة أخرى خصص البرنامج 141 مليار دينار لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي و 58.5 مليار دينار لقطاع التكوين المهني ما سمح بتعزيز قدرات التكوين المهني في بلادنا و مضاعفة عدد منشآته الذي بلغ سنة 2008 نحو 1035 مؤسسة بالنسبة للقطاع العام و537 للقطاع الخاص بعد أن كانت لا تتجاوز 492 و505 على التوالي عام 1999، كما ارتفع عدد المتربصين بمختلف معاهد مؤسسات التكوين المهني الخاصة منها و العامة ليبلغ نحو 500000 متربص عام 2007[23].

الإعتمادات المرصودة للتعليم ضمن مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج الخماسي لدعم النمو الإقتصادي 2004-2009، تترجمها التخصيصات المالية المعتبرة التي مافتئت تتطور من سنة إلى أخرى ضمن قوانين المالية المتتالية خلال الفترة 2000-2009. فعلى سبيل المثال إنتقلت إعتمادات التتسير بالنسبة لقطاع التربية من 132.75 مليار دينار إلى 374.27 مليار دينار خلال المدى الزمني 2000-2009، وبالنسبة لقطاع التعليم العالي ارتفعت نفس الإعتمادات بنحو أربع مرات خلال نفس الفترة من 38.58 إلى 154.63 مليار دينار جزائري. ونفس الشئ يقال عن قطاع التعليم والتكوين المهنيين الذي إستفاد من نحو 25.93 مليار دينار كإعتمادات تسيير لسنة[24] 2009.

ثانيا. الصحة:

قطاع الصحة هو الآخر كان من ضمن القطاعات التي نالت قسطا من الآثار السلبية لأزمة التسعينات، ومن أجل تجاوز تلك الأثار حددت الجزائر أولويات القطاع للنصف الأول من العشرية الأولى من الألفية الثالثة من خلال الميثاق الوطني للصحة. ومن أجل بلوغ تلك الأولويات إستفاد قطاع الصحة ضمن مخطط الإنعاش الإقتصادي من غلاف مالي بلغ 14.7 مليار دينارموجهة لإعادة تأهيل منشآت القطاع، وبناء مستشفى وإتمام بناء آخر إضافة إلى بناء مركز لمكافحة الأمراض السرطانية بعنابة.

خلال الفترة الخماسية 2005- 2009، إستفاد قطاع الصحة في إطار برنامج دعم النمو الإقتصادي، من 244 مليار دينار من الإستثمار العمومي موجهة لإنجاز حوالي 800 منشأة منها[25] :

- 20 مستشفى بـ 200 سرير و 70 مستشفى آخر بأقل من 200 سرير؛
- 260 مستشفى و مركزا متخصصا؛
- 133 عيادة متعددة الخدمات.

من بين المنشات التي تمّ تسطيرها، استكمل 152 إنجازا ولا يزال 400 إنجاز قيد الإستكمال و200 مشروع آخر في طريق الانطلاق[26].

في سياق ذي صلة، تضاعفت ميزانية التسيير لقطاع لقطاع الصحة خلال الفترة 2000-2009 بأكثر من خمس مرات منتقلة من 33.90 مليار دينار إلى 178.32 مليار دينار، أمّا ميزانية التجهيز للقطاع فقد عرفت هي الأخرى نموا خلال الفترة 2004-2009 منتقلة من 3.95 مليار دينار أي نحو 5.63 % من مجموع ميزانية القطاع إلى 44.32 مليار ما يشكّل 19.91% من مجموع الإعتمادات المرصودة للقطاع سنة 2009، الجدول أدناه يرسم صورة واضحة عن تطوّر ميزانيتي التسيير والتجهيز للقطاع الصحة خلال الفترة 2004-2009[27].

هذا الإرتفاع المستمر للنفقات العامة على قطاع الصحة، كان له بالغ الأثر الإيجابي على نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية، حيث إنتقل هذا الأخير من 184.83 دولار سنة 2000 إلى 330 دولار سنة 2010 وفقا لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الثابتة للدولار الدولي في عام 2005) (أنظر الجدول (2-3)).

الجدول (2-1): نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية، وفقا لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الثابتة للدولار الدولي في عام 2005) في الجزائر 2000-2010.

السنة	نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية
2000	184.83
2001	208.68
2002	209.09
2003	224.60
2004	250.27
2005	256.25
2006	232.75
2007	273.05
2008	299.39
2009	364.54

المصدر: مؤشرات التنمية الأساسية من البنك الدّولي، متاح على الموقع: http://data.albankaldawli.org، تاريخ الإطلاع: 28-12-2017 (11:45).

إنّ التحسن المستمر الذي عرفته المؤشرات المختلفة المرتبطة بحجم النفقات العامة على قطاع الصحة لايغني عن بذل المزيد من الجهود لرفعها خاصة وأنها تبقى دون المستويات المحققة في عديد الدول، فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغ نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية خلال العام 2010 حسب إحصائيات البنك الدولي في الأردن 448 دولار و في الإمارات العربية المتحدة 1544 دولار، وفي تونس 483 دولار.

الشكل الموالي يوضح مقارنة لتطور نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية في عينة من الدول من بينها الجزائر خلال المدى الزمني 2000-2007

الشكل (2-1): تطور نصيب الفرد من النفقات العامة على الصحة ($ ppa) 2000-2007

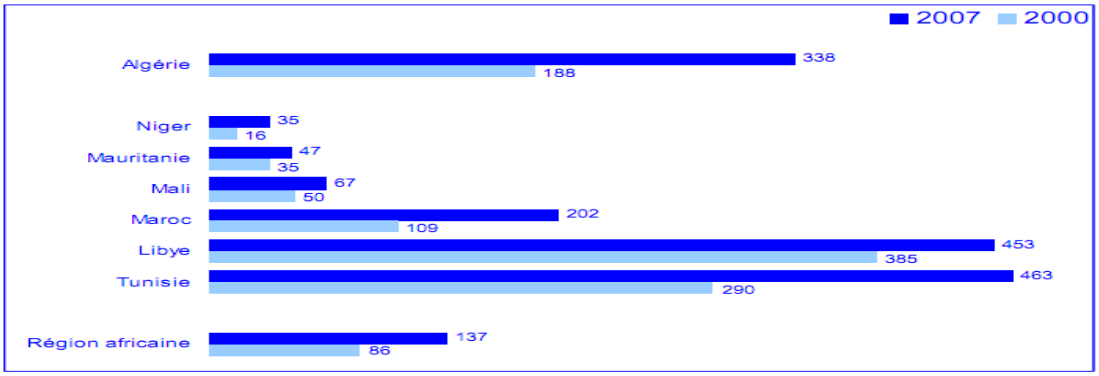

المصدر:

organisation mondiale de la santé , bureau régional de l' Afrique [2011]:fiche d'information des statistiques sanitaires2010, p.7

ثالثاً. حماية الفئات الهشة ومحاربة البطالة:

تتعدد الأوجه التي يمكن أن تأخذها محاربة البطالة وحماية الفئات الهشة، فمن برامج التشغيل إلى آليات تشجيع روح المبادرة المقاولتية، إلى الإعانات المالية المباشرة وغير المباشرة للفئات المحرومة في المجتمع، كل هذه تعد أوجها لتدخل الإنفاق العام في الجانب الإجتماعي.

في الجزائر لعبت الأزمة متعددة الأبعاد التي عرفتها خلال عقد التسعينات ومارافقها من إصلاحات إقتصادية دورا هاما في تفاقم ظاهرة الفقر بمختلف أبعادها، فعلى سبيل المثال بلغت البطالة نسبا غير مسبوقة حيث تجاوزت في بعض الولايات 35% ، فيما اعتبر المؤتمر الأوّل حول الفقر والإقصاء في الجزائر المنعقد شهر أكتوبر 2000 أنّ ظاهرة الفقر في الجزائر متعددة الأبعاد منها المادية كالجوع ومنها غير المادية كالتهميش والإقصاء.

من أجل مجابهة التحديات السابق الإشارة إليها، خصص مخطط الإنعاش الإقتصادي غلاف مالي بلغ 16 مليار دينار أي ما يعادل 0.21 مليار دينار بهدف:

- دعم برنامج الأشغال العمومية ذات الكفاءة العالية من اليد العاملة TUP HIMO؛

- دعم الفئات الهشة في المجتمع الجزائري؛
- تأهيل الهياكل والمنشآت الخاصة بحماية الفئات المحرومة (دور المعوقين والعجزة...)؛

من جهته خصص برنامج دعم النمو الإقتصادي للفترة 2005-2009، 95 مليار دينار جزائري لأعمال التضامن الوطني والدّعم الإجتماعي.

في سياق متصل شكّلت حماية الفئات المحرومة والمعوزّة في المجتمع إحدى أوليات برامج عمل وزارة التضامن الوطني منذ إنشائها. تتعدّد أوجه الحماية التي تمنحها الدّولة لهذه الفئات، فإمّا أن تأخذ شكل:

أ- إعانات مالية مباشرة:

تتمثّل أساسا في مبالغ مالية تدفع شهريا أو لكل ثلاثة أشهر، موجّهة للأشخاص المعاقين أو الأشخاص العاجزين عن العمل، و من أمثلتها:

- الإعانة الاجتماعية للأشخاص المعوقين بنسبة 100% التي أنشأت بموجب قانون المالية لسنة 1992، و أعيد تقييمها سنة 2003 بمبلغ 3000 دينار جزائري لترتفع سنة 2007 إلى 4000 دينار جزائري. بلغ عدد الأشخاص المستفيدين من هذه الإعانة خلال الفترة 2005-2008 نحو 635415 شخص[28].
- المنحة الجزافية للتضامن AFS و التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة IAIG في إطار آلية الشبكة الاجتماعية، موجهة للأشخاص العاجزين عن العمل بالنسبة لـ AFS وإلى الأشخاص المعوزين و القادرين على العمل دون دخل بالنسبة لـIAIG[29]، مبلغ الإستفادة مقدر حاليا بـ 3000 دينار جزائري.
- إعانة الأطفال المحرومين من الأسر والطفولة المسعفة، حيث تستفيد الأسر التي تتبنى بالكفالة أطفال مسعفين أو بدون أسر من منحة شهرية تقدر ب 1300 دج بالنسبة للأطفال العاديين دون سن 19 سنة و 1600 دج بالنسبة للأطفال المعوقين.

ب- إعانات مالية غير مباشرة:

نذكر على سبيل المثال لا الحصر، التكفل بمصاريف النقل الحضري بنسبة 100% ومصاريف النقل بالسكك الحديدية و النقل البري بنسبة 50% بالنسبة للأشخاص بدون دخل و المعوقين حركيا أو ذهنيا و الأمراض المزمنة[30]، و في هذا السياق تمّ التوقيع سنة 2009 على 8 اتفاقيات مع المؤسسات العمومية الجديدة للنقل البري، لينتقل عدد الاتفاقيات الموقعة مع متعاملين في مجال النقل البري وبالسكك الحديدية و الجوي سنة 2009 إلى 19 إتفاقية .

ج- إنشاء هياكل لاستقبال الأشخاص المسنين و المعوقين:

تتمثل هذه الهياكل أساسا في دور العجزة و المراكز الطبية البيداغوجية المخصصة للأطفال المتخلفين ذهنيا. استفادة هذه الهياكل في إطار البرنامج الخماسي لدعم الإنعاش الاقتصادي من مبلغ 17 مليار دج ، و تعززت سنة 2009 بفتح 14 مؤسسة جديدة لينتقل العدد الإجمالي لهذه المؤسسات إلى 289 هيئة بطاقة استقبال نظرية تقدر ب30000 مقعد تضاف إليها المراكز التي تسيرها الحركة الجمعوية.

من أجل ضمان استفادة الفئات المحرومة من مختلف الإعانات السابق الإشارة إليها، تمّ استحداث مكتب الشبكة الاجتماعية على مستوى كل بلدية، إضافة إلى إنشاء خلايا جواريه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-307 المؤرخ في 27-09-2008، تتولى مهمة تقديم المساعدة لسكان المناطق المعزولة خاصة في مجالات الصحة و التعليم.

تدعيما للجهد المبذول لحماية الفئات الهشّة في المجتمع، تمّ تسطير برنامج عمل يتمحور حول النقاط التالية[31] :

- ترقية و تكييف آليات المساعدة و التضامن الوطني حسب احتياجات الفئات المعنية؛
- تكثيف العمل الجواري خاصة على مستوى المناطق المعزولة؛
- إنشاء إعانات مالية للعيش بالبيت لفائدة الأشخاص المسنين؛
- تنشيط مكاتب النشاط الاجتماعي على مستوى البلديات وتفعيل دورها في مجال التضامن الوطني؛

2.2 التنمية البشرية في برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014:

يولي برنامج التنمية المقرر للفترة 2010-2014 بالغ الأهمية للتنمية البشرية، فهو و إن كان لا يضيف جديدا على النهج التنموي الذي باشرته الجزائر منذ سنة 2000، حيث كانت التنمية البشرية تشكّل الرّكيزة الأساسية لمختلف البرامج التنموية، إلاّ أنّه انفرد بالتخصيصات المالية المعتبرة التي رصدت لمختلف عناصرها، و التي بلغت 9386.6 مليار دينار جزائري أي 40% من موارد البرنامج. في الآتي، نستعرض بعض عناصر التنمية البشرية من منظور البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014[32]:

أوّلاً. أعمال التضامن الإجتماعي ومحاربة البطالة:

في مجال محاربة الفقر و في إطار جهد محاربة البطالة، يخصص البرنامج 350 مليار دينار جزائري لتمويل آليات خلق مناصب الشغل و إدماج خريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني، إضافة إلى توفير البيئة المواتية لإنشاء المؤسسات المصغرة و إيجاد الآليات الكفيلة بدعم قدرتها على المنافسة، و الهدف المنتظر بلوغه يتمثل في إحداث ثلاثة ملايين منصب شغل بمعدّل 600.000 منصب سنويا موزعة على النحو التالي:

- الوكالة الوطنية للتشغيل: 200.000 منصب شغل /السنة؛

- جهاز المساعدة على الإدماج المهني: 300.000 منصب شغل / السنة؛
- أجهزة إحداث النشاطات (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة): 100.000 منصب شغل / السنة.

و بالتالي سيكون من المتوقع تخفيض نسبة البطالة إلى أقل من 10٪ أفق 2014.

على صعيد أعمال التضامن والدعم الإجتماعي، اللاّفت هو عدم الإستقرار الذي عرفته التخصيصات السنوية ضمن الموازنة العامة للدولة على طول فترة البرنامج، فمن 363477 مليون دينار العام 2010 تراجعت هذه التخصيصات في العام الموالي بنحو 13450 مليون دينار، بعدها عاودت الإعتمادات المرصودة للقطاع الإرتفاع لتصل مستويات غير مسبوقة ناهزت 461395 مليون دينار، لتستقر في السنة الأخيرة من عمر برنامج توطيد النمو الإقتصادي عند 263358 مليون دينار جزائري[33].

ثانياً. التعليم:

استفاد قطاع التربية الوطنية في إطار برنامج التنمية للفترة 2010-2014 من غلاف مالي قدره 852 مليار دينار، موجهة أساسا نحو تطوير و دعم البنى التحتية للقطاع، عبر انجاز أكثر من 3000 مدرسة ابتدائية، و ما يفوق 1000 اكمالية و ما يزيد عن 2000 منشأة دعم بين داخليات، نصف داخليات و مطاعم. أمّا قطاع التكوين المهني الذي يعرف هو الآخر و منذ سنوات برنامجا موسعا للإصلاح، استفاد للمدى الزمني 2010-2014 من نحو 178 مليار دينار، من أجل إنشاء 220 معهدا و 82 مركزا للتكوين و 58 داخلية. بالنسبة للتعليم العالي، و من أجل تعزيز الجهد الوطني الموجه نحو مقابلة الطلب المتزايد على المقاعد البيداغوجية و الهياكل المرافقة، خصص للقطاع مبلغ 868 مليار دينار جزائري لتوفير 600.000 مقعد بيداغوجي و 400.000 سرير و 44 مطعم.

ثالثاً. الصحة:

من جهته قطاع الصحة و الذي خصص له حيز هام ضمن الأهداف الإنمائية للألفية خاصة ما تعلّق بصحة الأم و الطفل، سيستفيد في إطار برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014 غلاف مالي قدره 619 مليار دينار بهدف إقامة نحو 1600 منشأة طبية بين مستشفيات، مراكز طبية متخصصة، عيادات متعددة الخدمات و قاعات علاج. أمّا ما تعلّق بتكوين ممارسي الصحّة، فمن المبرمج خلال المدى الزمني 2010-2014، إنشاء 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي.

تصنّف الاستثمارات الخاصة بقطاع الصحّة المدرجة ضمن البرنامج الخماسي2010 -2014 حسب الأولويات، التي ستستهدف التقليص من الفوارق في توفير الخدمات الصحية بين ولايات الوطن، من خلال ضمان العلاج المتخصص عن طريق إنجاز معاهد ومستشفيات و مؤسسات إستشفائية وهياكل جواريه متخصصة موزعة عبر كامل التراب الوطني.

3- أثر برامج الإنفاق العمومي على مؤشّر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014:

بعد أن استعرضنا بنوع من التفصيل الجهد التنموي الذي مسّ القطاعات الإجتماعية ذات الصلة المباشرة بالتنمية البشرية، سنحاول من خلال المحورين المواليين أن نبيّن أثر هذا الجهد التنموي والذي يعكس سياسة التوسّع في الإنفاق العام التي تمّ إنتهاجه في الجزائر خلال المدى الزمني 2001-2014 على مؤشّر التنمية البشرية.

1.3 تطّور مؤشّر التنمية البشرية في الجزائر خلال المدى الزمني 2001-2014:

لاشك أنّ الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل تحقيق التنمية البشرية منذ مطلع الألفية الثالثة بالغة الأهمية لاسيما إذا أخذنا بعين الإعتبار حجم الإعتمادات المالية التي رصدت عبر مختلف برامج التنمية للقطاعات الإجتماعية. غير أنّ تتبع تطور مؤشر التنمية البشرية IDH في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 لا يعكس أهمية تلك الجهود.

مع بداية الألفية، إعتبر برنامج الأمم المتحدة الجزائر من بين الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة بقيمة (IDH) بلغت 0.697 واحتلت الجزائر المرتبة 106 من بين 173 دولة توفرت عنها الإحصاءات، إرتفعت بعدها قيمة مؤشر التنمية البشرية خلال المدى الزمني 2001-2007 بمعدل تطور سنوي ضئيل بلغ 0.7% ، وبهذا المعدّل بقيت الجزائر ضمن قائمة الدول متوسطة التنمية البشرية بالرغم من الجهود التي بذلت على مدار هذه الفترة.

وفي الوقت الذي كان من المتوقع أن تحافظ فيه الجزائر على نمو IDH، حدث العكس بداية من العام 2010 حيث يظهر تقريري التنمية البشرية لسنتي 2010-2011 تراجع هذا المؤشر ليبلغ سنة 2011 المستوى الذي كان سائدا مع بداية الألفية (أنظر الجدول (3-1)). وهو مايطرح أكثر من تساؤل حول مدى فعالية التوسع في الإنفاق العام على القطاعات الإجتماعية في الجزائر ضمن البرنامج االتكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009، بداية من العام 2011، بدأت قيمة مؤشّر التنمية البشرية بالتحسن منتقلة من 0.698 إلى 0.717 سنة 2013 لتستقر عند 0.736 العام 2014 لتنظم بذلك الجزائر إلى قائمة الدّول مرتفعة التنمية البشرية حسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام 2014.

الجدول (3-1): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر 2000-2011

السنة	قيمة مؤشر التنمية البشرية

2001	0.704
2002	0.704
2003	0.722
2004	0.728
2005	0.733
2006	0.760
2007	0.754
2010	0.677
2011	0.698
2012	0.713
2013	0.717
2014	0.736

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية البشرية 2001–2015.

2.3 الدّراسة القياسية لأثر الإنفاق العمومي على معدل التنمية البشرية:

من أجل دراسة وتحليل أثر التوسّع في الإنفاق العام على القطاعات الإجتماعية خلال الفترة 2001-2014 على معدّل التنمية البشرية، إعتمدنا نموذج خطي متعدد لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة أو المفسّرة (الإنفاق العام على الصحي، الّإنفاق العام على التعليم والإنفاق العام على أعمال التضامن الوطني) والمتغيّر التابع (معدّل التنمية البشرية)، وكانت صيغة النموذج كالآتي:

$$IDH_t = \beta_0 + \beta_1 Sant_t + \beta_2 educ_t + \beta_3 soc_t + e_t$$

حيث:

IDH: متغير تابع(داخلي) يمثل معدل التنمية البشرية؛

Sant: متغير مستقل(خارجي) يمثل حجم النفقات الصحية، وهو معطى كنسبة إلى إجمالي الإنفاق العام؛

educ: متغير مستقل(خارجي) يمثل حجم الإنفاق على التعليم معطى كنسبة إلى إجمالي الإنفاق العام؛

soc: متغير مستقل(خارجي) يمثل حجم الإنفاق على عمليات الدعم والتضامن الاجتماعي، وهو معطى كنسبة إلى إجمالي الإنفاق العام؛

β_0: الحد الثابت؛

β_1: معامل يقيس تأثير الإنفاق الصحي على معدل التنمية البشرية؛

β_2: معامل يقيس الإنفاق على التعليم وأثره على معدل التنمية البشرية؛

β_3: معامل يقيس الإنفاق على عمليات الدعم والتضامن الاجتماعي وأثره على معدل التنمية البشرية؛

e_t: حد الخطأ.

لإيجاد قيم معلمات النموذج تمت الإستعانة ببرنامج EVIEWS الإصدار التاسع، حيث كانت النتائج كالأتي:

IDH = 0.711 + 0.571 Sant - 0.271 Educ - 0.02 Soc
(0.00) (0.014) (0.086) (0.954)
N=15 adj R2=0.38 DW=1.502

حيث:(....): إحتمال الخطأ و DW: قيمة إحصائية دوربين واتسون.

من خلال النتائج تبين لنا وجود علاقة طردية بين الإنفاق الصحي ومعدّل التنمية البشرية، بينما يرتبط هذا الأخير بعلاقة عكسية بكل من الإنفاق العام على التعليم، والإنفاق العام على عمليات الدّعم والتضامن الاجتماعي وهذا مالا يوافق النظرية الاقتصادية (أي العلاقة العكسية)، مع الإشارة إلى أن كلا المعلميتن β_0 وβ_1 ذات دلالة إحصائية حيث أنّ قيم ستيودنت (t)المحسوبة أكبر من القيمة (t) الجدولية، واحتمال الخطأ أقل من 5%، بالتالي تعتبر هذه المعادلة من الناحية الإحصائية مقبولة، لكن ولأنّ كل المتغيّرات مقيمة بالأسعار الجارية، سنعمد إلى تقدير معادلة الإنحدار المتعدد بالأسعار الحقيقية من خلال استبعاد أثر التضخم:

أوّلا. تقدير معادلة الانحدار المتعدد بالنفقات الحقيقية:

إن النموذج السابق لا يعكس الواقع، كون المتغيرات المدروسة تتأثر بالمستوى العام للأسعار، وبالتالي سنعمل على إزالة أثر التضخم، ومن ثم تقدير المعادلة وفق ما يلي:

النفقات الحقيقية= (النفقات الاسمية X 100%) / الرقم القياسي للأسعار

عند تقدير النموذج باستعمال Eviews مرة أخرى، مع إعتبار العام 1989 كسنة أساس (الرقم القياسي يساوي 100) تحصلنا على ما يلي:

IDH = 0.673 + 0.623 SantR + 0.016 EducR + 0.09 SocR
(0.00) (0.06) (0.95) (0.83)
N=15 adj R^2=0.376 DW=0.631 prob f= 0.0427

تشير النتائج الإحصائية الواردة في المعادلة أعلاه؛ أنه لا يوجد اثر لتغيرات حجم النفقات الحقيقية (الصحية، التعليم وأعمال التضامن الوطني) على معدل التنمية البشرية (IDH)؛ استنادا إلى أنّ قيم احتمال الخطأ كلها اكبر من 5% (Prob β_3=0.83 ; Prob β_2=0.95 ؛ Prob β_1=0.06)، أمّاالحد الثابت فهو مقبول إحصائيا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ أن النتائج جاءت موافقة للنظرية الاقتصادية كون أن كل المتغيرات المفسرة ترتبط بعلاقة طردية ايجابية مع معدل التنمية البشرية (المتغيّر المستقل).

وكذلك نلاحظ أن النفقات المدرجة في النموذج تفسّر تغيرات معدّل التنمية البشرية بنسبة 37.6% (معدّل الانحدار المعدل R2=0.376%)، أما النسبة المتبقية 62.4% تعزى لمتغيرات مفسّرة أخرى لم تدرج في النموذج، كما أن احتمال إحصائية فيشر(F=0.042) ذات دلالة إحصائية اقل من 5% وهذا يعني أنّه يوجد على الأقل متغير مفسر له علاقة بالمتغير التابع ومنه الفرضية الأولى(H_0) تم رفضها، وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنّه على الأقل يوجد متغير مفسّر له علاقة مع معدّل التنمية البشرية، ونتائج اختبار فيشر يمكن اعتمادها إذا أخذنا بعين الاعتبار مقدار الخطأ 10% في دراسة معنويات المعلمات فنجد النفقات الصحية تفسر معدّل التنمية البشرية.

نعيد تقدير معادلة الانحدار بدون النفقات على التعليم والنفقات على التضامن الاجتماعي لأنهما غير مقبولين إحصائيا باستعمال eviews، والنتائج كانت كالآتي:

$IDH = 0.675 + 0.68\ Sant_r$
(0.00) (0.00)
N=15 R^2=0.503 DW=0.657 f= 13.20 prob f=0.003

بعد إزالة المتغيرين المذكورين أعلاه من المعادلة ارتفع معدل الانحدار؛ مما يعني أن النفقات الصحية الحقيقية تفسر التغيرات في معدل التنمية البشرية بنسبة 50.3 بالمائة، كما أن المعادلة جيدة من الناحية الإحصائية باعتبار أن قيمة فيشر كبيرة 13.20 وهي اكبر من قيمة فيشر الجدولية، إلاّ أنّه يتبيّن لنا أنّ هناك ارتباط ذاتي موجب بين البواقي حيث أنّ (DW=0.657)، أما النموذج من الناحية الاقتصادية فهو يعكس النظرية الاقتصادية، حيث كلما تغيرت النفقات الصحية بـ 1 دج تغير معدل التنمية البشرية بـ 0.68% .

ثانياً. اختبار المشاكل القياسية للنموذج الأخير:

في الآتي نختبر المشاكل القياسية للنموذج المقبول من خلال:

أ. الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

يمكن معرفة ذلك من خلال إحصائية "دوربين واتسون" التي تشير إلى القيمة Dw=0.657 وهي لا تقع في المنطقة بين D_L و D_u (حيث K=1 و D_u=1.07 et D_L=1.36)[34]، ومنه وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، بالتالي وجب علينا للمرور إلى اختبار آخر هو اختبار "LM test "، وهو أفضل من "داربن واتسن" من حيث اكتشاف الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الدّرجة الأعلى.

من خلال الفرضيتين التاليتين:

H_0: لا توجد علاقة بين البواقي والبواقي المبطئة لفترتين؛

H_1: توجد علاقة بين البواقي والبواقي المبطئة لفترتين.

وكانت نتائجه باستخدام eviews كالتالي:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.318777	Prob. F(2,11)	0.1445
Obs*R-squared	4.448477	Prob. Chi-Square(2)	0.1081

النتائج تبين لنا أن احتمال إحصائية فيشر هو اكبر من 5% فهذا يعني قبول فرضية العدم وبالتالي لا يوجد ارتباط بين حدود الأخطاء وهذا يؤكد صحة الفرض الصفري بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ب. مشكلة ثبات التباين: يتم ذلك بتقدير المعادلة التي تدرس العلاقة بين مربع البواقي كمتغير تابع، و مربع البواقي المبطئة لفترة واحدة كمتغير مستقل، من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

H_0: ثبات التباين؛

H_1: عدم ثبات التباين.

والنتيجة المتحصل عليها بواسطة "ARCH test" وكانت كالآتي:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	3.573212	Prob. F(1,12)	0.0831
Obs*R-squared	3.212245	Prob. Chi-Square(1)	0.0731

بما أن احتمالية فيشر اكبر من 5% فهذا يدل على قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل، أي صحة ثبات التباين.

ثالثاً. التوزيع الطبيعي للبواقي: نستخدم إحصائية jarque-bera لمعرفة نمط توزيع البواقي، إلا أن هذا الاختبار يستخدم في العينات الكبيرة الحجم، رغم ذلك نحاول استعمالها في دراستنا للتعرف على نمط توزيع البواقي، ويتم اختبار الفرضيتين التاليتين:

H_0: بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا؛

H_1: بواقي معادلة الانحدار غير موزعة توزيعا طبيعيا.

دائما باستعمال eviews نتحصل على النتائج التالية:

شكل(4-1): التوزيع البياني للبواقي.

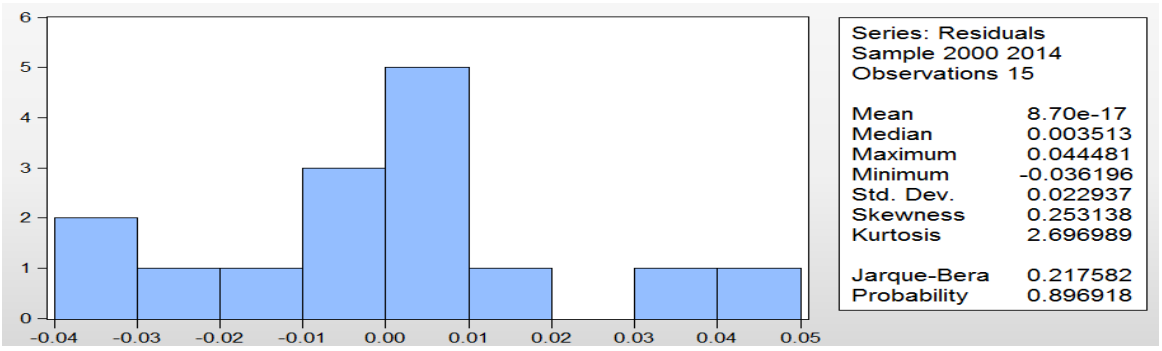

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام Eviews 9

تشير نتائج فحص الاختبار أن إحصائية Prob jarque bera اكبر من 5% (0.896) وهذا يدل على قبول فرض العدم ومنه نقول أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.

الخاتمة:

شكّلت ترقية التنمية البشرية أحد أهم أهداف برامج التنمية التي باشرتها الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة، حيث نمت الإعتمادات المالية المخصصة للقضاء على الفقر البشري وتحسين الظروف المعيشية للأفراد بشكل مطرد من برنامج تنموي إلى آخر، منتقلة من 129 مليار ضمن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، إلى 1908.5 مليار في البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، لتبلغ في برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014، 9386.6 مليار دينار جزائري أي 40% من غلاف البرنامج، غير أنّ النتائج المحققة على صعيد التنمية البشرية في الجزائر لم تكن بحجم الجهود المبذولة.

تبيّنا من خلال هذه الورقة البحثية أنّ تحقيق التنمية البشرية المستدامة بل وأهداف برامج الإنفاق العام ككل، لايتوقف فقط على التوسّع في أرقام الإنفاق العام على القطاعات الإجتماعية، حيث بيّنت الدّراسة القياسية عدم وجود إرتباط بين التوسّع في الإنفاق العام على التعليم وأعمال التضامن الوطني وبين مؤشّر التنمية البشرية، كما بيّنت أنّ الإنفاق العام على قطاع الصحة وإن كان يؤثر إيجابيا على قيمة مؤشر التنمية البشرية إلاّ أنّ هذا التأثير ضعيف؛ بل يتعيّن العمل على الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة من أجل تعظيم مخرجات القطاع العام.

ويشكّل ترشيد الإنفاق العام، واحداً من أهم المداخل التي من شأنها أن تسهم في تحسين كفاءة ورفع فعالية برامج الإنفاق العام؛ وتتراوح آليات ترشيد النفقات العامة بين تحديد مهام ومسؤوليات القطاع العام وفصلها عن الأدوار التي من الممكن أو من الأفضل أن يضطلع بها القطاع الخاص، ووجوب التقيد

بالأهداف المحددة مسبقاً بدقة، وبين توفير وإعمال آليات فعّالة للرقابة على إعداد وتنفيذ برامج الإنفاق العام، وآليات للمساءلة والمحاسبة في حال وجود إنحرافات عن الأهداف المرجوة.

---

[1] علي لبيب(2007). **السكان والمستوطنات البشرية**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الطبعة الأولى ، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت– لبنان ، ص. 59 ،60

[2] طارق الحاج(2009). **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع– عمان، ص122.

[3] محرزي محمد عباس(2008). **اقتصاديات المالية العامة : النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة** ، ديوان المطبوعات الجامعية – الساحة المركزية – بن عكنون – الجزائر، ص 55.

[4] محمّد طاقة، هدى العزّاوي (2003)، **إقتصاديات المالية العامّة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطّباعة، عمان–الأردن، ص 33.

[5] محرزي محمّد عباس، مرجع سابق، ص ص 56–57.

[6] محمد طاقة، هدى العزّاوي، مرجع سابق، ص 33

[7] فليح حسن خلف (2008). **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث، ص111.

[8] UNDP(1990). ***Human development report***, p. 10

[9] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2003). **تقرير التنمية الإنسانية العربية عام 2003**، ص. 18

[10] بن عيشي بشير (2004). **واقع التنمية البشرية في الوطن العربي**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، ص.82

[11] عبد القادر محمد عبد القادر محمد عطية (2003–2002). **اتجاهات حديثة في التنمية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص. 52

[12] باتر محمد علي وردم (2003). **العالم ليس للبيع (مخاطر العولمة على التنمية المستدامة)** ، الطبعة العربية الأولى، ص ص .142–143

[13] حامد عمار (1998)، **دراسات في التربية والثقافة، مقالات في التنمية البشرية العربية، الأحوال والبيئة الثقافية**، الطبعة الأولى، ص.35

[14] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المكتب الإقليمي للدول العربية (2009)، " **تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009، تحديات امن الإنسان في البلدان العربية** "، ص.146

[15] حامد عمار. **دراسات في التربية والثقافة، في التنمية البشرية وتعليم المستقبل (رؤية معيارية)** ، مرجع سابق،ص.37

[16] عبد القادر محمد عبد القادر محمد عطية. **اتجاهات حديثة في التنمية** ، مرجع سابق، ص ص 84–85.

[17] يونس إبراهيم احمد يونس (2008)، **البيئة والتشريعات البيئية**، الطبعة الأولى ، ص. 25

[18] UNDP(1994), ***Human development report***, p p. 17-18

[19] نسيمه عكا (2007)، " **دور الحكم الرشيد في التنمية (النيباد نموذجا)** "، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات **التغيير في العالم النامي ، الجزء الثاني ، سطيف ، ص.48**

[20] UNDP(1993), ***Human development report***, p. 21

[21] موقع الانترنت: http://193.194.78.233/ma_ ، تاريخ الزيارة: 31–08–2010

[22] الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر(2010)، **تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة**، الجزائر، ص 297.

[23] نفس المرجع،ص327.

[24] قوانين المالية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنتي 2000–2009.

[25] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قسم الدراسات الاقتصادية (2009)، **ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة** 2008 ، الجزائر، ص 37.

[26] نفس المرجع، ص 70.

[27] قوانين المالية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية لستي 2004–2009.

[28] نفس المرجع، ص 342.

[29] ANAT,PNUD(2000). ***communes pauvres :territoires, populations et capacités d'action***, étude d'affinement de la carte de la pauvreté de 2000. p 12 .

[30] نفس المرجع، ص. 12

[31] الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، " تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة"، مرجع سابق، ص.335

[32] مستخرج بلاغ مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 24 ماي 2010.

[33] قوانين المالية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2010-2014.

[34] قيم مستخرجة من جدول داربين واتسون باعتبار أن D_LوD_u:عدد المتغيرات المستقلة،Kقيم دوربين واتسون محسوبة على أساس: n=15.